عود على بدء

مراجع عبدالقادر الطلحى*
أستاذ مساعد ، قسم اللغة العربية
وآدابها ، كلية الآداب ، جامعة قاريونس ــ بنغازى

إنّ الحديث عن (النّحو العربى : أصوله ، وتاريخه) حديث يطول ، ويعاد فيه القول ، دونما جدوى فى كثير من الأحيان ، إذ تأتى نتائجه مكررة ، أو تدور حول الحقيقة دون أن تدركها ، بوعى آنا ، وبلا وعى غالبا ، ويظل تقديسنا لتراث هذا النّحو هو المسيطر على عقولنا ، وطرائق تفكيرنا ، عجزا عن مواصلة جهد القدماء الرواد ، أو اختيارا للطريق الممهد بتسطير ماكتبوه ، وفى كلتا الحالتين نحن ندور فى حلقة مفرغة لا قرار لها . وذلك مايبرر إلى حد كبير انصراف أجيالنا الحاضرة عن الاهتمام بلغة دينها وقوام شخصيتها . بله التعمق فى فهم أسرارها ، والكشف عن فقهها ، والسيطرة على أدواتها ، ليكون لنا دور خلاّق فى مجالات الإبداع الأدبى والابتكار العلمى .

لقد دعانى إلى كتابة هذه الكلمة ، التى زادها جهد العلماء الهاجرين لحياة الدّعة ، المكابدين لمشاق العلم ، بحث كتبه الأخ : محمد خليل الزروق تحت عنوان : (بين ابن هشام وابن أم قاسم) ونشره فى مجلة كلية الدعوة الإسلامية ، وغرضه أن ينفى عن ابن هشام ما رمى به من اعتماد فى الباب الأول (تفسير المفردات وذكر أحكامها) من كتابه (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب) ، على كتاب ابن أم قاسم المرادى (الجنى الدانى فى حروف المعانى) ، لاشتراكهما فى معالجة موضوع واحد ، هو ماتحمله حروف المعانى من دلالات فى التراكيب النحوية ، مما فرض على المؤلفين الالتقاء فى وجوه كثيرة .

وهو موضوع طرقته المؤلفات النحوية منذ أن ظهر (الكتاب) لأبى بشر عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه ، قبيل نهاية القرن الثانى الهجرى ، وفيما أفرد من مؤلفات ظهرت قبلهما خصصت للحديث عن هذه الأدوات ومعانيها ، مفردة أو مجملة .

لقد ساء الباحث أن يذهب محققا (الجنى الدانى فى حروف المعانى) إلى اتهام ابن هشام بالنقل فى (المغنى) عن ابن أم قاسم المرادى دون أن يشير إليه ، أو إلى كتابه أدنى إشارة ، ولم يأت هذان المحققان ببدع من القول ، فقد اعتقد هذا الرأى قبلهما الشيخ الدكتور : محمد عبدالخالق عضيمة ، المحقق المدقق والعالم الجليل ، فقال فى عبارة حاسمة (دراسات لأسلوب القرآن الكريم 97/1 : " نقل ابن هشام (الجنى الدانى) بنصه وفصه إلى كتابه (المغنى) دون أن يشير ولو مرة واحدة إلى اسم الكتاب أو اسم مؤلفه "

كما أشار إلى هذه القضية الشيخ الطنطاوى ، فقال فى معرض حديثه عن ترجمة ابن أم قاسم (نشأة النحو 233) : " ومؤلفات المرادى مصادر لدى النحاة وثيقة ، فالدمامينى عول فى شرح (التسهيل) على شرحه ، والأشمونى نقل فى شرح (الألفية) كثيرا عن شرحه ، وقالوا : إن ابن هشام استفاد فى (المغنى) من (الجنى الدانى) " . وأشار إليها قبلا حاجى خليفة فى (كشف الظنون) .

إن كاتب البحث لايخفى إعجابه الشديد بشخصية ابن هشام النحوية ، فيراه أنحى من المرادى [1] ، وأغزر منه علما فى العربية ، ولذا كان من غير المستساغ عنده أن يتكىء ابن هشـــام على نحوى أقل منه شأنا ومعرفة بأصول العربية ، فينقل عنه فى مصنفاته النحوية ، بله أن يشاع ذلك عنه فى حلقات الدرس .

وهذه مسألة لايمكن للعاطفة المجردة أن تفصل فيها ، أو أن يتم حسمها بجملة عابرة تلقـــى جزافا ، دونما بحث متأنٍ مقارن فى مؤلفات كلا الرجلين ، وإذا كان الباحث ــ ونحن معه ــ قد اطلع على بعض مؤلفات ابن هشام ، فهو ــ ونحن معه أيضا ، لم يطلع إلا علـــى (الجنى الدانى) أو على شرحه لألفية ابن مالك ، المخطوط بمكتبة جامعة قاريونس من بين مؤلفـــات المـــرادى العديـــدة ، وذلك لايكفى حتما لكى نكون حكما سليما على شخصية كلا الرجليـــن العلمـــية ، لأن حكمنا ــ والحالة هذه ــ يفقد مبررات كثيرة تعضده ، وتضمن له الاطراد والاستقامة .

وإعجـــاب الباحث بابن هشام يظهر جليا فى بحثه من بدايته ، فهو يقول (مجلة كلية الدعـــوة 414) : ، " وقـــد ساءنى أى مساءة ماكتبه فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ... فرمـــيا ابن هشام ... بالسرقة ، وأنه رفع كتابه (المغنى) فوق قدره ، وأنه فى هذا الكتاب عالة على كتاب ابن أم قاسم ، بعبارات قاسية ، وتحامل ظاهر ، وخلط شديد " .

والبحث العلمى الجاد يفرض على الباحث أن يتجرد عن انطباعاته الذاتية ، ما أمكنه ذلـــك ، لأنها فى غالب الأحيان لاتكون مبررة تبريرا علميا سليما ، مما يجعل الباحث أسيرا فى بحثه لهذه الانطباعات ، فتقوده قسرا إلى مزالق لاتحمد عقباها ، إذ تصيب بصره بغشاوة كثيفة تحجب عنه وجه الحق ، فيتجاهل التعريج على كثير من الحقائق البادية للعيان إرضاء لهذه المشاعر ، وانسجاما معها .

وربمـــا فرضت هذه المشاعر على الباحث أن يبدأ بحثه بهجوم عنيف لامبرر له البتة على هؤلاء الذين يريد أن يدحض رأيهم ويبين فساد حجتهم القائلة إن ابن هشام قد ضمـــن (الجنى الدانى) فى كتابه (المغنى) دون إشارة ، وبخاصة هجومه الحادّ على الشيخ محمد عضيمة ــ الذى لاأنكر تقديرى له ــ إذ اتهمه الباحث دون مبرر بأنه لم يكن ذا بصر وصبر فـــى معالجته هذه القضية ، قال (مجلة كلية الدعوة 417) : " ثم لو أن الشيخ وازن ببصر وصبر على ماهو معهود فيه ، لرأى رأيا آخر ، ولكنه وقع على قول حاجى خليفة ، مع نظر سريع فى كتاب (الجنى) فقال ما قال " .

إن مـــثل هذا القول لايصدق بحال على الشيخ عضيمة ، وقد يكون من باب المجازفة الشديدة التى تعودناها فى كتاباتنا ، إذ إن آثار الشيخ العلمية التى بين أيدينا تدل على أنه من العلمـــاء الذيـــن وهبهم الله البصر بالأمور ، والصبر على درسها ومعالجتها ، ويكفى شاهدا على ذلك موسوعته الرائدة (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) التى أنفق خمسا وعشرين سنة من عمره فى تأليفها ، ويظل تحقيقه لكتاب أبى العباس المبرد (المقتضب) عملاً متفردا فى بابه ، أشاد به أهل هذا الفن .

1ــ ذكر ذلك فى هامش ص 415 من مجلة كلية الدعوة .

والأهم من كل هذا الحديث الذى قد تلونه العاطفة ، أن كلام الشيخ يدل ضرورة على أنه قد قرأ (الجنى الدانى) قراءة متأنية فاحصة ، مدققة ، وإلا ما كان له أن يحدثنا عنه بشيء البتّة ، فهو عندما عرّفنا بهذا الكتاب فى مقدّمة مؤلّفه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم 96/1 ــ 97) تحدث إلينا حديث العارف بمجاهل هذا الكتاب ، إذ احتوى خمس نقاط لايذكرها إلا من قرأ (الجنى الدانى) قراءة متأمل ، لعلّ من أهمّها :

- نقل المرادى من كتاب (رصف المبانى) للمالقى ، فى هذه الحروف : الباء ، اللام ، لام الابتداء ، الواو ، بل ، إذا ، فى ، مذ ، ما النافية ، ها ، أجل ، إذن ، ألا ، ثم ،إيّاك ، كلا ، لكن ، لولا . ونجد فيه نقولاً من : المقتضب ، سر ٰصناعة ، وكتب أبى على ، والمستوفى ، والمفصل ، والبديع ، وعن ابن مالك كثيراً ، وكذلك عن أبى حيان .
- كان يميل إلى الإيجاز فيحيل على كتبه الأخرى .
- كان مولعاً بنظم (معانى الحروف) : نظم معانى الفاء ، الكاف ، أقسام اللام ، معانى الواو ، معانى ال ، أقسام إنْ ، معانى أنْ ، معانى مِنْ، الفرق بين إذا الشرطية ، وإذا الفجائية .

ثم إن الشيخ عضيمة عندماتحدث فى مقدمته عن كتب (معانى الحروف) كان يستقى معلوماته عنها أيضا من خلال كتب التراجم والطبقات مثل : وفيات الأعيان ، إنباه الرواة ، معجم الأدباء ، بغية الوعاة ، وكتاب الأشباه والنظائر ، ولم يكن كتاب (كشف الظنون) مِنْ بين هذه المصادر التى أشار إليها ، لكى نفترض أنه وقع على قول حاجى خليفة وبنى عليه مجمل رأيه دون نظر متأمل منه فى كتاب (الجنى الدانى) والشيخ فى الأمانة العلمية هو من هو ، فلو كان قد نظر (كشف الظنون) ووجد هذا الرأى فيه لأشار إليه حتما .

هذه النقاط التى عرف بها الشيخ كتاب (الجنى الدانى) توحى بلا جدال أنه قد قرأ هذا الكتاب ، وفتشه تفتيشا متأملاً فاحصا إلا إذا كان الشيخ ممن يرجمون بالغيب ، فتطابق خيالاتهم عين الحقيقة ، ولم يكن الشيخ من أهل هذا الشأن ، بل هو بشر يجوز عليه مايجوز عليهم من السهو والنسيان والغلط ، إذ النقص مستول على جملتنا ، غير أنه لم يكن ليحدثنا بما لايعلم ، لإدراكه أن شمس الحق لا يحجب شعاعها بغربال .

والباحث لايخفى سخريته واستخفافه بالأستاذين الفاضلين اللذين حققا كتاب (الجنى الدانى) فيأتى بتعليقات على أقوال لهما وردت فى المقدمة التى كتباها من مثل قولهما : (وهٰذا اللقاء ليس قاصرا) ، فيعلق عليه بين قوسين : الصواب مقصوراً . (مجلة كلية الدعوة 415) ، كما يصف قولهما : (الأمر الذى يدعو) بأنه (تعبير ركيك) ، كما يتهمهما بالحيس والخلط فى كلامهما .

إن نقاش مثل هذه القضية يحتاج إلى وقفة طويلة ، غير أنى أكتفى فى هذا المقام بالقول إن بعض علماء اللغة أنفسهم قد وقعوا فى بعض الأخطاء اللغوية التى حكموا على نظائرها بمخالفة الصواب اللغوى .

- يرى ابن قتيبة فى كتابه (أدب الكاتب 323) أن تعدية الفعل (عيّر) بالباء إلى مفعوله الثانى خطأ لغوى ، ولكنه هو نفسه وقع فى هذا الخطأ فى مقدمة الكتاب

نفسه[2] قال (12) : " وأورد الأحنف أن قريشا كانت تُعَيِّرُ بأكل السخينة " .

- وابن هشام نفسه لم ينج من مثل هذه الأخطاء اللغوية ، فقد قال فى مقدمة المغنى (1 / 14) : " وهـا أنا بائح بما أسررته " مع نصه فىالمغنى (2 / 402) أن هاء التنبيه إذا دخلت على ضمير رفع (كما فى قوله) لايكون خبره إلا اسم إشارة مثل قوله تعالى " هاأنتم أولاء ــ آل عمران 119 ــ " .

وقد ارتكب ابن جنى عدة أخطاء لغوية فى مؤلفاته منها :

- تقديـم النفس من ألفاظ التوكيد المعنوى على المؤكد ، وهى لاتتقدم عليه وفق حكم القاعدة المعيارية ، من مثل قوله (الخصائص 1 / 101) : " لم تباشر نفس الفعل " و " وإن لم تل نفس الفعل)) .
- كلمـة (كافة) لاتستعمل إلا نكرة ، مؤخرة ، منصوبة على الحالية ، فى الأناسى وذلك ماخرج عن حدّه ابن جنى فى مثل قوله (الخصائص 1 / 9 ، 388/2) : ، ((والوجه فيه ماعليه الكافة " و " هذا عند كافة أصحابنا " ، إذ جعلها متصرفة مثل كل وجميع من ألفاظ العموم ، (وانظر درّة الغوّاص 56) .

وغـير هـؤلاء كثير[3] مما يعنى أن الألف اللغوى يغلب الحكم المعيارى حتى لدى أسـاطين اللغة وعلمائها ، الذين وضعوا هذه الأحكام المعيارية لكى يتجنب المتكلمون باللغة الوقـوع فـى الخطأ . ومن البين أن ألسنة المتكلمين باللغة لاتخضع لمعيار إلا معيار اللغة نفسها الذى يتطور وينمو ويتجدد دائما ، وذلك مانراه واضحا فيما كتبه اللغويون من كمّ هائل مـن المصـنفات حاولوا أن يعالجوا بها فى مختلف الأزمنة ماأسموه (لحن العامة) ، ولو أفلحـت محـالاوتهم تلك لكف اللغويون المعاصرون ومن قبلهم عن معالجة هذا الأمر ، إذ لاحياة لأية لغة إلا بأن يفرض عليها التطوّر قوانينه .

والباحـث يرتكب خطأ علمياً تأباه أصول البحث العلمى ، إذ إنه يتعمد أن يقفز فوق الحقـائق ، ويتجاهلها ليصل إلى العدوة القصوى وهى : تبرئة ابن هشام مما نسب إليه من السـطو علـى جهد ابن أم قاسم المرادى العلمى ، بل إنه ليلوى عنقها ليا عنيفا ليصل إلى مبـتغاه الـذى يظـل فى الأحوال كلها مبتغى دون دليل يسنده ، وحجة تدعمه ، وليس أمام الباحث من خيار إلا ركوب هذا المركب الوعر الشعث لينقض ماقاله هؤلاء الباحثون ويبنيه من جديد .

إن الباحـث يـريد الذهاب إلى الضفة المقابلة بلا وسيلة ، فيثبت لنا أن ابن أم قاسم المـرادى هـو الذى سطا على (المغنى) لابن هشام ، ولفق منه كتابه (الجنى الدانى) ، ولاسبيل إلى ذلك إلا بتجاوز أمرين ، لايمكن تجاوزهما إلا بدليل بين وحجة دافعة :

2ــ البطليوسـى ، الاقتضاب 1 / 109 " وقد تأملته فىعدة من النسخ المضبوطة ، الصحاح فوجدته بالباء ، والصـحيح فىهذا أنهما لغتان ، وإسقاط الباء أفصح وأكثر " قال الحريرى (درة الغواص 168) : ولم يسمع فى كلام بليغ ولا شعر فصيح تعدية (عيّرته) بالباء " .

3 ــ ابـن منظور ، لسان العرب (بعض) : " واستعمل الزجاجى (بعضا) بالألف واللام ، فقال : وإنما قلنا البعض والكـل مجازاً وعلى استعمال الجماعة له مسامحة ، وهو فى الحقيقة غير جائز ... قال أبو حاتم : قلـت للأصـمعى رأيـت فى كتب ابن المقفع (العلم كثير ، ولكن أخذ البعض خير من ترك الكل) فأنكره أشد الأنكـار ، وقـال : الألف واللام لايدخلان فى بعض وكل ، لأنهما معرفة بغير ألف ولام ، ... قال أبو حاتم : ولاتقول العرب : الكل والبعض ، وقد استعمله الناس حتى سيبويه والأخفش فى كتبهما ...

- ألف ابن هشام (المغنى) مرتين ، كما ذكر فى مقدمته ، الأولى كانت سنة749 هـ ، وقد ضاع منه هذا التأليف الأول ، ثم أعاد تأليفه عندما جاور بمكة المكرمة سنة 756 هـ ، أى بعد سبع سنوات من ضياع التأليف الأول .
- توفى ابن أم قاسم المرادى يوم عيد الفطر من سنة 749 هـ كما نص على ذلك كل من ترجم له ، وهى السنة التى ألف فيها ابن هشام كتابه للمرة الأولى .

ويريد الباحث أن يتخطى حاجز هذين الأمرين ، ويعيد بناءهما من جديد ، ليكون رأيه وجيها مقبولا ، وتجاوز هذين الأمرين لن يحدث إلا اذا افترضنا أن ابن أم قاسم قد توفى بعد سنة 749 هـ ، بمدة صالحة لتأليف كتاب وأنه قد عثر على التأليف الأول للمغنى الذى وضعه ابن هشام سنة 749 هـ ، وضاع منه أثناء أوبته من الحجاز إلى مصر .

وقد أسعف الباحث بما بدا أنه يحقق له طلبته وغايته ، قال (مجلة كلية الدعوة 429) :

" وقد وجدت ابن حجر فى (الدرر الكامنة) يقول : وقد رأيته بخطى ، ولا أدرى من أين نقلته ، وكانت وفاته سنة 755 هـ ، والذى يبدو أن هذا هو الحق الذى لا محيد عنه " .

وليس أمام الباحث من خيار إلا التمسك بهذه الرواية وهى رواية شاذة ، لايؤبه بها ، ولا يعول عليها ، لضياع مصدرها من ابن حجر ، ولوجود رواية أخرى بإزائها تضافر النقلة على حملها وأدائها إلينا ، تحدد تاريخ وفاة ابن أم قاسم بدقة متناهية ، إلا أن الباحث بعثوره على هذه الرواية اليتيمة ــ أشار إليها محققا (الجنى الدانى) فى الهامش ــ قد سقط على بيضة العقر ، فلا مناص أمامه إلا أن يعض عليها بنواجذه ، وإلا طارت دعواه ذرات تتعاورها الرياح قبل أن يستطيع لم شتاتها المتطاير فى كل اتجاه .

كما حسم القضية الثانية ببساطة متناهية ، فقال : " وكان كتاب ابن هشام سُرقَ ، أو غُصِبَ ــ وقد مر أنه كثر الفساد ، وقطع الطريق ، وعم الغلاء ــ فلما كان شىء من ذلك حُمِلَ إلى مصر وبيع هناك فوقع عليه ابن أم قاسم " (مجلة كلية الدعوة 428) .

لقد أسس الباحث درسه هذه القضية على الشك عندما ابتدأه بكان التى نص الكوفيون والزجاج على أنها تحمل معنى الشك إذا كان خبرها مشتقا ، ثم تتوالى بعد ذلك أفعال كلها مبنية لفاعل مجهول ، إلا أنها أوصلت الباحث إلى نتيجة حاسمة لاشك فيها عنده ، وهى أن التأليف الأول لكتاب ابن هشام (المغنى) قد استقر بعد تطوافه المجهول بين يدى ابن أم قاسم المرادى ، ولايمكن لعاقل قبول هذه ا لنتيجة ، والتسليم بها إلا إذا ألغينا منحة التفكير التى وهبها الله لخلقه المكرمين.

هل يستطيع الباحث أن يبين لنا الكيفية التى ضاع بها (المغنى) من ابن هشام ، عند عودته من الحجاز إلى مصر ، وأين ضاع منه ؟ هل سرق الكتاب من ابن هشام ، أو دفن تحت الرمال ؟ أو غصب منه ؟ أواحترق بالنار ؟ أو أن قوى خارجية قاهرة اختطفته من ابن هشام ، وأودعته بين يدى ابن أم قاسم المرادى ، هدية ثمينة سقطت عليه من حيث لايحتسب ؟! وهل كان المرادى على نبأ وعلم بخبر هذا الكتاب : تأليفه ، وضياعه ؟

كل ذلك قد يجيزه العقل ، غير أن بحث هذا الأمر خبط عشواء ، إذ إنه ما من نتيجة يصل إليها الباحث فى هذا الشأن إلا تبرز أمامه نتائج أخرى تنقضها من أساسها ، وتقوض

بنـيانها ، هذا إن وصل إلى نتيجة . أما أين ضاع (المغنى) ، فكل بقعة من مكة المكرمة إلى القاهرة هى مظنة أن يكون قد فقد عندها .

وإذا كـان الباحث يمهد لنتائجه الحاسمة بهذه المقدمات المفككة الأوصال ، فربما كان مـن حقـنا أيضا استخدام منهجه نفسه ، فنقول : أحقا ألف ابن هشام كتابه (المغنى) للمرة الأولـى بمكة المكرمة سنة 749 هـ ثم ضاع منه فى طريق عودته إلى أرض الكنانة ؟ ألا يجوز أن تكون هذه القصة برمتها من اختلاق ابن هشام ليدفع عن نفسه معرة اتهامه بسرقة كتاب ابن أم قاسم (الجنى الدانى) ؟ أى أنه يحاول منذ البدء أن يضع دليل براءته أمام من يـتهمه بالـنقل عن المرادى مقدما . أليس هذا الأمر مما يجوزه العقل أيضا ، ويسوغه نهج الباحـث ؟ غـير أنـنا لانذهب إليه ، فابن هشام صادق فيما كتبه غير متهم لدينا فى سلامة سريرته وذمته .

إن هاتيـن القضيتين اللتين أثارهما الباحث وحسم القول فيهما دون بينة لا يمثلان إلا مقدمـة ضرورية لأس البحث وعماده ، وهو الأمر الذى يعنينا أن نغوص فيه مع الباحث ، ونبيـن فساده ، ونوضح بطلانه ، لأنه الفيصل الذى لا محيد عنه لمن أراد أن يحسم الجدل فى هذه القضية ، وقد أبان عن وجهه الباحث ، فقال (مجلة كلية الدعوة 418) .

" إن القـارىء للباب الأول من (المغنى) وكتاب (الجنى) قراءة متأنية ، متأملة ، فاحصة ، لاقراءة يسيرة فعل (قباوة وصاحبه) يرى بجلاء أن المرادى قد اطلع علـى (المغـنى) وأخذ منه ، ذلك أن الاتفاق بين الكتابين أنواع ، ليس فيها فى نفسها دلالة على شـيء ممـا نحـن فيه إلا نوع واحد ، وصورته ، أن ينسب أحد المؤلفين القول إلى غيره بقولـه : قيل ، أو قال بعض النحويين ، أو نحو ذلك ، ثم نجد القول نفسه عند الآخر غير منسوب إلى أحد أيْ ينسبه إلى نفسه . وقد وجدت ابن أم قاسم يعزو القول إلى غيره ، وابن هشـام هو صاحب القول فى كتابه (المغنى) ولهذا أمثلة كثيرة ، بعضها أوضح من بعض فى الدلالة.. "

هـذا هو الأمر المنطقى الوحيد فى بحث الباحث ، وأنا أوافقه كل الموافقة فى اتخاذه هـذا المقـياس فيصلا يحسم هذه القضية ، غير أن الباحث قد تجاهل أمرا ما كان لمثله أن يـتجاهله ، ويـرمى به وراء ظهره ، إذ لهذا المقياس وجه آخر هو أكثر حسما مما عرضه علينـا الباحـث ، وهو ما يمكن طرحه فى صيغة السؤال التالى : هل ثبت لدى الباحث أن الآراء والأقوال التى وردت فى (المغنى) غير معزوة إلى أحد وجاءت فى (الجنى الدانى) مبهمة الإسناد ، هى من الآراء التى تفرد ابن هشام بالقول بها ، أو أنه قد سبق إليها ولكنه لم ينسبها إلى أصحابها ومصادرها التى استقاها منها فعل المؤلفين المدققين ؟

يعلـم الباحث ــ بحكم طبيعة تخصصه ــ أن التراث النحوى العربى المتأخر لم يكن يتصـف بـالخلق والجـدة والطـرافة فى مباحثه اللغوية ولابتغير طرق مناهجه ، وتطور أصـولـه ، وإنمـا مـيزته الظاهـرة هى التكرار وطول الترداد بكثرة النقول عن النحاة السابقيـن ، سواء ذكر أصحاب هذه النقول ، أم سكت عنهم ، وهى سمة بارزة طبعت النحو العربى منذ ظهر " كتاب " سيبويه إلى الوجود .

إن الاجتهاد النحوى قد قفل بابه ، وأحيط بناؤه بسياج محكم متين من القداسة ، لتوهم

النحاة حقا أو باطلا أن هذه المناهج التى درست على ضوئها اللغة العربية ، وقننت أحكامها ، ووضعت معاييرها مناهج صالحة لكل وقت ، وغير قابلة للتغير والتطور ، بينما مظاهر الحياة جميعا الواقعة فى نطاق حسهم تتجدد وتتطور دائما ، وانبنى على ذلك لديهم أنه من التعسف الفصل بين اللغة الحية على ألسنة المتكلمين وهذه المناهج الجامدة التى لاتتحرك ، وليس الأمر فى حقيقته كذلك ، فاللغة قد تتصف قواعدها وأحكامها التركيبية ، وأبنية كلماتها الصرفية بالثبات والاستقرار ، أو يلحقها تغير بطىء لايكاد يلحظ ، كما هو شأن اللغة العربية لارتباطها الوثيق بالقرآن الكريم ، وميراث الإسلام الحضارى ، غير أن اللغة فى معانى ألفاظها ، ودلالات كلماتها متجددة متطورة كى تلبى حاجات الناس المتحركة فى دأب لايمل كما أن المناهج التىتدرس بها هذه اللغة قابلة للتغير والتطور ، وإلا اتصفت حياتنا كلها بالجمود والهمود ، وهى حالة موت وانتحار لاتناسب الفعل الإنسانى الحى .

إن سلطان " كتاب " سيبويه قد طغى على من جاء بعده من النحاة ، فاهتموا به قراءة وشرحا وتدريسا ، وظلوا يطوفون حوله غير قادرين على الانفلات من عقال سلطانه المميت ، فإذا ماحاولوا وضع مؤلفات تنسب إليهم ، اغترفوا من نبع (الكتاب) الذى لاينضب أبدا إلا فيما شذ وندر من الآراء والأقوال النحوية التى لاتخرج عن المنهج الذى اختطه سيبويه ومن سبقه من النحاة الأوائل قيد أنملة ، فهى لاتؤصل منهجا نحويا متميزا، ولاتبنى أساسا لغويا جديدا لدرس النحو العربى .

وقد جاء ابن أم قاسم وابن هشام بعد استقرار الدراسة النحوية أصولا وفروعا ، واكتمال بنائها منذ أمد طويل وحفلت المكتبة العربية بمئات المصنفات فى هذا الشأن ، فلم يكن أمامهما إلا النقل عن هذه المؤلفات والاعتماد عليها فيما يؤلفانه[4] ، وهو أمر لاضير فيه ــ مادام لم يترك الأول للآخر شيئا ــ إن نسبت الآراء إلى أصحابها ، ووثقت من مصادرها الأصلية ، المباشرة وغير المباشرة ، غير أننا نجد فى الكتابين آراء كثيرة لم توثق نسبتها إلى أصحابها ، وتلك لعمرى سرقة بينة يستوى فيها ابن أم قاسم وابن هشام وغيرهما .

إن الباحث لو كلف نفسه عناء البحث عن أصحاب هذه الآراء والأقوال التى جاءت دون نسبة ، أو بإسناد مبهم فى الكتابين : الجنى والمغنى ، لوجد أن ليس لابن هشام وابن أم قاسم من فضيلة إلا نقلها عن غيرهما من النحاة المتقدمين عليهما ، وماخاض فى بحث هذه القضية من أساسها ، لأن أقوى أدلته وأمتنها التى يعتمد عليها فى إثبات صحة دعواه قد ارتدّ أثرها إليه ، تناديه : أن قد أخطأت السبيل القويم .

يورد الباحث مسائل معينة مختارة ، واردة فى الكتابين ، ويتخذ من مجىء رأى أو

---

4 ــ ربما كان كتاب ابن مالك (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) هو قمة التأليف النحوى الموسوعى عند العرب ، إذ حشد فيه أقوال النحاة السابقين واختلافاتهم حشداً لم يغادر شيئا ، وقد شرحه ابن مالك نفسه شرحا غير مكتمل ، فحاول ابنه إتمامه ، ثم جاء أبو حيان الأندلسى فكتب له شرحا ضخما سماه (التذييل والتكميل فى شرح التسهيل) ثم اختصره فى كتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب) ولم يكن المرادى وابن هشام بمعزل عن هذا الكتاب ، فقد شرحه المرادى ، ولابن هشام أربعة كتب تدور حوله ، ومن هنا فى رأى كثرة النقول فى (المغنى والجنى) عن النحاة المتقدمين .

قــول نحــوى غير منسوب إلى أحد فى (المغنى) ، ومجيئه فى (الجنى الدانى) مصدرا بإسناد مبهم ، دليلاً على أنّ المرادى قد نقل عن ابن هشام ، إذ خلو هذا الرأى أو القول من الإسناد مطلقا يثبت أنه لابن هشام نفسه ، لا لأحد غيره ، والحق أن هذه الآراء التى جاءت فــى (المغنى) غير معزوة إلى أحد ، وفى (الجنى الدانى) مبهمة الإسناد ، ليست لابن هشام ، وإنما هى لغيره من النحاة الذين سبقوه .

وبطبــيعة الحال فإن المقام يضيق عن ذكر المسائل التى أوردها الباحث مفصلة ، أو أشار إلى مواطن ورودها فى الكتابين وإنما نذكر بعضا منها للتدليل على أن الباحث لم يكن موفقا فى الأساس الذى أقام عليه دعواه ، وبحثه ، فهو أساس متداع إذا انهدم تبعه ضرورة ماعداه بالسقوط والتهاوى .

1 ــ مجيء (عَنْ) دالة على الظرفية .

قال ابن هاشم :

" السادس من معانى (عن) : الظرفية كقوله :

وآس سراة الحى حيث لقيتهم ولاتك عن حمل الرباعة وانيا[5]

قــيل : لأن (ونى) لايتعدى إلا بــ (فى) بدليل : ("ولاتنيا فــى ذكــرى ــ طــه 42 ") .

والظاهــر أن معنى (ونى عن كذا) : جاوزه ولم يدخل فيه ، و (ونى فيه) : دخل فيه وفتر .

وقال ابن أم قاسم :

" السابع من معانى (عن) : أن تكون بمعنى (فى) كقول الشاعر :

وآس سراة الحى .... البيت

... هذا قول الكوفيين .

وقال بعض النحويين : تعدية (ونى) بــ (فى وعن) ثابتة ، والفرق بينهما أنك إذا قلــت : ونى عن ذكر الله ، فالمعنى : المجاوزة ، وأنه لم يذكره ، وإذا قلت : ونى فى ذكر الله : فقد التبس بالذكر ، ولحقه فيه فتور وأناة " (مجلة كلية الدعوة 424) .

الــتماثل بين النصين واضح ، إلا أن المرادى يأتى بإضافة مهمة ، وهى نسبة دلالة (عــن) علــى الظرفــية إلى أهل الكوفة ، والباحث يرى أن ابن أم قاسم هو الناقل عن ابن هشــــام ، لأن قولــه : (وقال بعض النحويين) لا ينصرف إلاّ إلى ابن هشام ، بحجة أن ماجاء بعد هذه العبارة فى الجنى قد ورد فى (المغنى) دون أن يعزى إلى أحد من النحاة ، لاتصريحا ، ولاتلويحا ، مما يعنى عند الباحث أنه رأى خاص لابن هشام ، تفرد به من بين النحاة جميعا .

تتبع هذه المسألة فى كتب النحاة يثبت أن مأخذ نص المرادى ومصدره إنما هو كلام شــيخه أبــى حيان الأندلسى (ت 745هــ) ، وقد نقله من شرحه على (التسهيل) لابــن مالــك (ت 672 هــ) ، وكان أبو حيان قد ردّ على ابن مالك إجازته أن تأتى (عن) دالة

5ــ الشاهد للأعشى ميمون بن قيس البكرى ، ديوانه ص / 217 شرح أبيات المغنى 298/3 ــ 300.

على الظرفية . ونص أبى حيان نقله عبدالقادر البغدادى (ت 1093 هـ) فى كتابه (شرح أبيات المغنى ، 298/3) :

" قال أبو حيان : قال المصنف فى الشرح : واستعمال (عن) موافقة لـ (فى) كقول الشاعر :

واس سراة الحىّ .... البيت .

وجعلت هنا الأصل (فى) كقوله تعالى ((ولاتنيا فى ذكرى))[6]

وتعدية (ونى) بـ (عن) مستعملة فى لسان العرب ، وفرق بين : ونى عن كذا ، وونى فى كذا ، فإذا قلت : ونى عن ذكر الله ، فالمعنى المجاوزة ، وأنه لم يذكره ، وإذا قلت : ونى فى ذكر الله ، فقد التبس بالذكر ، ولحقه فيه فتور " إن نص المرادى كما هو واضح منقول بحذافيره عن أبى حيان وقوله : قال بعض النحويين ، إنما يعنى به أستاذه أبا حيان ، وليس ابن هشام كما توهم الباحث دونما دليل فكيف إذن سقط هذا القول إلى ابن هشام ؟ ليست ثمة إلا طريقان :

1. أن يكون ابن هشام قد نقله مباشرة من كتاب أبى حيان .

2. أنه أخذه عن (الجنى الدانى) بعد أن تصرف فى ألفاظه ببعض التحوير غير المؤثر فى جوهره ، وفحواه . أما أى افتراض آخر ، فهو بحث وراء سراب ، ومعاناة باطل ، وفى الحالتين تظل أمانة ابن هشام العلمية محل نظر ، لأنه نقل عن غيره دون أن ينسب إليه ما أخذه عنه ، لاصراحة ، ولا إشارة ، مما جعل الباحث ينزلق هذا المنزلق ، فيظن أنه قد وقع على عين الحقيقة ، وحصل على دليل براءة ابن هشام مما نسب إليه من السطو على جهد المرادى العلمى فى كتابه (الجنى) .

2 ــ دلالة (منْ) على ابتداء الغاية ، وانتهائها .

قال ابن هشام :

" الثالث عشر من معانى (من) : الغاية ، قال سيبويه : " وتقول : رأيته من ذلك الموضع ، فجعلته غاية لرؤيتك " ا هـ [7]

أى : محلا للابتداء والانتهاء " .

6ــ ابن مالك ، شرح التسهيل ، 161/3 . وفيه : واستعمالها .

7ــ قال أبوحيان (ارتشاف الضرب 442/2) : " يريد أن (من) دخلت على المحل الذى وقع فيه ابتداء الرؤية وانتهاؤها ، ولذلك سماها غاية ، لما كان محيطا بغاية الفعل " .

وقال ابن أم قاسم :

" الثامن من معانى (من) أن تكون للغاية ، نحو : أخذت من الصندوق ، ذكره بعض المتأخرين ، وحمل عليه كلام سيبويه المتقدم قال : إنه محل لابتداء الغاية وانتهائها معا " (مجلة كلية الدعوة 423) .

إن الباحث عندما وجد المرادى يقول : " ذكره بعض المتأخرين " اتّخذ ذلك حجة على نقل ابن أم قاسم عن ابن هشام ، إذ المعني بهذا القول هو ابن هشام ، لا أحد غيره ، لمجيء الكلام فى (المغنى) خلوا من الإسناد . وابن هشام فى واقع الأمر ينقل كلام سيبويه عن طريق كتاب ابن مالك (شرح التسهيل 136/3 ولم ينقل ابن مالك نص سيبويه تاما كما ورد فى (الكتاب) ولذا جاء تعقيب ابن هشام : أى محلا للابتداء والانتهاء " موحيا أنه من تفسير ابن هشام نص سيبويه ، والحق غير ذلك .

قال سيبويه فى (الكتاب 4 /225) :

" وتقول : رأيته من ذلك الموضع ، فجعلته غاية رؤيتك ، كما جعلته غاية ، حيث أردت الابتداء والمنتهى "[8]

كما نجد هذا الفهم نفسه عند أبى حيان فى (البحر المحيط 8 /108) قال : " أثبت أصحابنا فى معانى (من) أنها تكون لابتداء الغاية وانتهائها فى فعل واحد ، وأن الشىء الواحد يكون محلا لهما ، وتؤلوا ذلك على سيبويه " . وانظر (رصف المبانى 323) .

إن ابن هشام لم ينفرد بهذا القول ، بل هو مسبوق إليه ، مما يعزز ماقلته سابقا من أن ابن أم قاسم وابن هشام ليسا بنحويين مبتكرين ، وإنما هما نحويان يتبعان خطى النحاة السابقين ، حذوك النعل بالنعل .

3 ــ دلالة (هل) على معنى التحقيق .

تدل (هل) فى الأصل على الاستفهام ، وقد تخرج عن هذا المعنى إلى الدلالة على التحقيق ، وتأكيد حصول مابعدها ، مما يعرف بتعدد المعنى الوظيفى للمبنى الصرفى الواحد ، وقد ثار بين النحاة جدل وخلاف حو انصراف (هل) إلى الدلالة على هذا المعنى الجديد ، وبخاصة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام ، كما فى قول زيد الخيل :

8ــ نقل هذا النص ابن السراج فى كتابه (الأصول فى النحو 1/ 411) ، ولم ترد فيه كلمة المنتهى ، وربما يؤكد زيادة كلمة (المنتهى) على نص سيبويه قوله بعد : (وتقول : مارأيته منذ يومين ، فجعلتها غاية ، كما قلت : أخذته من ذلك المكان ، فجعلته غاية ، ولم ترد منتهى ، الكتاب (622/4) وشرح ابن السراج كلام سيبويه يدل على أنه لم يرد منتهى ، وربما عزز ذلك قول أبى حيان : " وتؤلوا ذلك على سيبويه / وهى ثابتة فى (النكت فى تفسير كتاب سيبويه ، للأعلام 1129) .

سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم

وقـد كـان ابن هشام من النحاة المانعين مجيء هل خارجة عن معنى الاستفهام إلى معنى التحقيق ، قال : " وبالغ الزمخشرى فزعم أنها أبدا بمعنى : قد ، وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من همزة مقدرة معها ، ونقله فى (المفصل) عن سيبويه ، فقال : وعند سيبويه : أن هل بمعنى قد ، إلا أنهم تركوا الألف قبلها لأنها لاتقع إلا فى الاستفهام " .

وقد جاء دخولها عليها فى قوله :

سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم[9]

... وقـد عكس قوم ماقاله الزمخشرى ، فزعموا أن هل لاتأتى بمعنى قد أصلا[10] ، وهذا هو الصواب عندى ، إذا لا مستمسك لمن أثبت ذلك إلا أحد ثلاثة أمور ...

والثالـث : دخول الهمزة عليها فى البيت ، والحرف لايدخل على مثله فى المعنى ، وقد رأيت عن السيرافى أن الرواية الصحيحة : (أم هـل) ، وأم هـذه منقطعـة بمعنـى (بل) ، فلا دليل ، وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذ ، على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد ، على سبيل التوكيد ، كقوله :

ولا للما بهم أبدا دواء[11] .

بل الذى فى ذلك البيت أسهل ، لاختلاف اللفظين ، وكون أحدهما على حرفين "

وقال ابن أم قاسم :

" وأنكـر بعضهم مرادفة (هل) لـ (قد) ، وقال : يحتمل أن يكون : أهَلْ رأوْنا . مـن الجمـع بين أداتين لمعنى واحد على سبيل التوكيد كقوله : ولا للما بهم أبداً دواء ، بل الجمع بين الهمزة وهل أسهل ، لاختلاف لفظهما ، ولأن أحدهما ثنائى " (مجلة كلية الدعوة 425) .

9ـ الزمخشرى ، المفصل فى صنعة الإعراب ص 319 ، سيبويه ، الكتاب 981/3 ، 1 / 100 .

10ـ جعل البغدادى فى (الخزانة) 11 / 266) من هؤلاء ابن جنى ، الذى إن قال في (الخصائص 462/2) : " فأمـا (هل) فقد أخرجت عن بابها إلى معنى (قد) نحو قول الله سبحانه (هل أتى على الإنسان حين مـن الدهـر . الإنسان 1) قالوا : معناه قد أتى عليه ذلك ، وقد يمكن عندى أن تكون مبقاة فى هذا الموضع علـى بابهـا مـن الاستفهام ... فإن قلت : ماتصنع فى قول الشاعر : سائل فوارس ... البيت ، ألا ترى إلى دخـول همـزة الاسـتفهام على هل ، ولو كانت على مافيها من الاستفهام لم تلاق همزته ، لاستحالة اجتماع حرفين لمعنى واحد ، وهذايدل على خروجها عن الاستفهام إلى معنى الخبر .

قـيل : هـذا قول يمكن أن يقوله صاحب هذا المذهب ، ومثله خروج الهمزة عن الاستفهام إلى التقرير ... فإنـه قال بعد كلام طويل 2 / 456: فمن هنا جاز أن تقع (هل) فى بعض الأحوال موضع (قد) وهذا كـاف فى إيضاح المراد والأغرب منه نسبة ذلك إلى الزجاج ، وهو يقول فـى (معانـى القـرآن وإعرابـه 5/ 752) : " ومعنى (هل أتى) قد أتى على الإنسان أى : ألم يأت على الانسان حين من الدهر " .

11 ـ الشـاهد لمسـلم بـن معبد الوالبى ، وروايته فى (شرح أبيات المغنى 4 / 134) نقلا عن (منتهى الطلب)

فلا وأبيك لايلفى لما بى وما بهم من البلوى دواء .

ولاشاهد فيه على هذه الرواية .

يبدأ ابن هشام نصه بمقولة خاطئة ، إذ إن الزمخشرى من النحاة القائلين بدلالة (هل) على الاستفهام قال فى (المفصل 319) : " ومن أصناف الحروف حرفا الاستفهام ، وهما : الهمزة وهل فى نحو قولك : أزيد قائم ، وأقام زيد ، وهل عمرو خارج ، وهل خرج عمرو ، والهمزة أعم تصرفا فى بابها من أختها " فلا معنى لقول ابن هشام : " وبالغ الزمخشرى فزعم أنها أبدا بمعنى قد " . والزمخشرى فى ختام حديثه عن حرفى الاستفهام فى (متن المفصل) تحدث عن انحراف دلالة (هل) من الاستفهام إلى التحقيق بادئا حديثه بكلام سيبويه ، ثم استشهد ببيت زيد الخيل ، ولايعنى ذلك أنه يذهب إلى أن (هل) دالة على التحقيق أبدا ، والأمر الأهم أن الدليل الثالث الذى يورده الباحث دليلا على نقل المرادى عن ابن هشام هو من بضاعة الشيخ أبى حيان الأندلسى .

قال أبو حيان فيما نقله عنه البغدادى فى (الخزانة / هارون 11 / 267) : [12] " إن مرادفة هل لقد لم يقم عليها دليل واضح ، إنما هو شىء قاله المفسرون فى قوله تعالى (هل أتى على الإنسان حين) إن معناه : قد أتى ، وهذا تفسير معنى لاتفسير إعراب ، ولايرجع إليهم فى مثل هذا ، وإنما يرجع فى ذلك إلى أئمة اللغة والنحو ، لا إلى المفسرين ، وأما البيت ، فيحتمل أن يكون من الجمع بين أداتين لمعنىواحد ، على سبيل التوكيد ، كقوله :

ولا للما بهم أبدا دواء

" بل الجمع بين الهمزة وهل أسهل ، لاختلاف اللفظين "

لقد اتضح أن نص المرادى مأخوذ عن شيخه أبى حيان ، ولفظهما يكاد يكون واحدا ، وأن ابن هشام لم يكن أول من ذهب هذا المذهب ، متكئا على هذا الحجاج والاستدلال ، وإنما هو متابع لأبى حيان ، ينقل آراءه ، دون أن يسندها إليه ، وقد كان ابن هشام " كثير المخالفة له ، شديد الانحراف عنه[13] " .

ولانريد ترك هذه ا لقضية قبل نقاش أمر آخر ، وهو أن مانسبه الزمخشرى الى سيبويه صحيح ، ثابت نصه فى (الكتاب) ــ ومن يقرأ (المفصل) يدرك مدى عناية الزمخشرى بـ (كتاب سيبويه) ودقة اطلاعه عليه ــ وابن هشام نفسه يقر ذلك ، ويعترف به ، قال :

" وثبت فى (كتاب سيبويه) رحمه الله ، مانقله عنه ، ذكره فى باب (أم المتصلة) ، ولكن فيه أيضا ماقد يخالفه ، فإنه قال فى باب (عدة مايكون عليه الكلام) مانصه ، وهل : هى للاستفهام " ولم يزد على ذلك ".

ثم يجعل ابن هشام من الأدلة التى يستشهد بها فى إنكار مجىء (هل) بمعنى (قد) نقل سيبويه عن العرب أنهم لم يستعملوا (هل) خارجة عن معنى الاستفهام ، وأخذ سيبويه

12ــ وانظر ارتشاف الضرب 3 / 256 ــ 257.

13ــ السيوطى ، بغية الوعاة ، 69/2 ، وقال الشيخ عضيمة : " كذلك رأيته ــ أى ابن هشام " نقل كثيرا من أعاريب (البحر المحيط) لأبى حيان ، ولم يشر إليه ولو مرة واحدة ، والمواضع التى ذكر فيها اسم ابى حيان لاتتجاوز (36) وأكثرها كان نقدا أو اعتراضا على أبى حيان ، وأكاد أقطع بأن كل إعراب لايات القرآن مبسوط فى (المغنى) إنما كان من (البحر المحيط) . مأأخذه ابن هشام من (البحر) يزيد أضعافا عما نقله من (الكشاف) ومن العكبرى ، وقد صرح باسم الزمخشرى فى مواضع تزيد عن (150) وباسم العكبرى فى (45) ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم 1 / 100 وهى شهادة عالم مطلع على الكتابين اطلاع بحث ودرس .

ذلك ، قال ابن هشام : " والدليل الثانى : قول سيبويه الذى شافه العرب وفهم مقاصدهم ، وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك[14] ".

ونكتفى هنا بما قاله البغدادى فى (الخزانة 11 / 268) رادا على أبى حيان وابن هشام إنكارهما إتيان (هل) بمعنى (قد) : " ويرد عليهما أن مارداه هو قول سيبويه إمام البصريين ، والمبرد[15] ، وقول إمام الكوفيين الكسائى ، وتلميذه الفراء[16] ، وكلهم أئمة النحو والتفسير واللغة ، وقد خالطوا العرب الفصحاء ، وسمعوا كلامهم ، وفهموا مقاصدهم ، وثبت النقل عنهم ، فيتعين الأخذ به ، ورد من خالفهم فى هذا الباب"[17] .

4 ــ تعدد صور " إنَّ " اللفظية والمعنوية .

قال ابن هشام :

1) تأتى (إنَّ) فعلا ماضيا ، مسندا لجماعة الإناث ، من (الأين)[18] وهو التعب ، تقول : النساء إنَّ ، أى تعبن .
2) أو من (آن) بمعنى قرب .
3) او مسند لغيرهن على أنه من (الأنين) ، وعلى أنه مبنى للمفعول ، على لغة من قال فى رُدَّ وجب : ردّ وَجِبَ ، بالكسر تشبيها له بقيل وبيع ، والأصل مثلا أن زيدٌ يوم

14ــ فى كتاب (شرح أبيات مغنى اللبيب 6 / 67) ومابعدها للبغدادى ، رد مطول على ابن هشام فى كلامه هذا بدأه بقوله : وقد أنكر المصنف ماتقله الزمخشرى عن سيبويه من أن هل بمعنى قد ، .... وهذا غير مستحسن من المصنف ، فإن الزمخشرى إمام حافظ ثقة مأمون فيما نقله ، إلى آخر النص ، وانظر (الخزانة 262/11) و (شرح المفصل ، لابن يعيش 152/8ــ153) .

15 ــ (المقتضب 42/1 ــ 43) وفيه : " ومنها هل وهى للاستفهام ... وقد تكون بمنزلة قد ... ولأنها تخرج عن حد الاستفهام تدخل عليها حروف الاستفهام ... وإن احتاج الشاعر إلى أن يلزمها الألف فعل كما قال : سائل فوارس وانظر 290/3 ــ 292 .

16 ــ الفراء ، معانى القرآن 213/3 ، وانظر أمالى ابن الشجرى (الطناحى) 107/3 ــ 108 .

17 ــ من النحاة الموافقين لمن ذكرهم البغدادى ، أبو على الفارسى فى (كتاب الشعر 1 / 88) ومعاصره الرمانى فى (معانى الحروف 102) ، وربما كان الرضى هو الذى قال بأن الأصل فى هل الدلالة على التحقيق ، جاء فى شرحه على كافية ابن الحاجب 4 / 446 : " إن أصلها ــ أى هل ــ أن تكون بمعنى (قد) فقيل : أهل ، قال : أهل عرفت الدار بالغريين . وكثر استعمالها كذلك ، ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ، استغناء بها عنها ، وإقامة لها مقامها ، وقد جاءت على الأصل ، نحو قوله تعالى " هل أتى على الإنسان " أى " قد أتى."

18ــ يبدو أن اللغويين الأوائل لم يرووا عن العرب مجىء الفعل من مادة : (ء ي ن) ، فالخليل . (العين 404/8) نصَّ على أنه : (لايشتق منه فعل إلا فى الشعر) ، وكذلك أبو زيد الأنصارى فقد نقل عنه الجوهرى فى (الصحاح أين) أنه (لايبنى منه فعل) ، وقد نقل ابن هشام قول أبى زيد وعقب عليه بقوله : (فعلى قول أبى زيد يسقط بعض الأقسام . المغنى 1 / 39) . غير أن ثعلبا أحمد بني يحيى ينقل عن ابن الأعرابى : (آن ينين أينا من الإعياء) وأنشد : إنا ورب القلص الضوامر ، إنا : أى أعيننا) الأزهرى ، تهذيب اللغة (15 / 550) وقال ابن دريد فى (جمهرة اللغة 1 / 249 ، 565) : " إنا : فعلنا من : الأين وهو التعب ، وأنشدنا أبو عمران الكلابى لرجل من خثعم :

أونوا فقد أنا على الطلح أينا كأين الحافر الموكح .

وانظر : أبى الطيب اللغوى ، الأضداد 22 ، الخطيب التبريزى ، تهذيب إصلاح المنطق 134 ، وقد جاء المصدر (الأين) فى شعر النابغة الذبيانى ديوانه 27 ق 1 ب 46 .

الخميس ، ثم قيل : إن يوم الخميس .

4) أو فعل أمر للواحد من (الأنين) .

5) أو لجماعة الإناث من (الأين) .

6) أو من (آن) بمعنى قرب .

7) أو للواحدة مؤكد بالنون من (وأى) بمعنى : وعد كقوله : إن هند المليحة الحسناء...

8) أو مركبة من (إن النافية) و (أنا) كقول بعضهم : إنَّ قائمٌ والأصل : إن أنا قائم ، فعل به ما مضى شرحه (ص 24) .

" فالأقسام عشرة ، هذه الثمانية ، والمؤكدة ، والجوابية "

وقال ابن أم قاسم : " ذكر بعض النحويين لإن فى الكلام عشرة أنحاء " ثم ذكرها وهذا الموضع من الوضوح بحيث لايحتاج إلى بيان " (مجلة كلية الدعوة 422) .

إن هذا المبحث يحتاج إلى إيضاح أكثر بيانا مما ذكره الباحث فى هذه العبارة الموجزة ، فلم يكن ابن هشام أول من نص على هذه الأقسام الثمانية ، وإنما ذكرها النحاة قبله ، وفصلوا القول فيها من مثل : على بن عيسى الرمانى (ت 384 هـ) فى كتابه (معانى الحروف 111 ــ 112) :

قال : (وقد يكون ــ أى إن ــ على وجوه صناعية ، ولغوية ، فالصناعية أن تقول : وأيت أى وعدت ، فإذا أمرت بالنون الثقيلة مؤنثا قلت : إنَّ ياهذه)[19] .

ومن ذلك : آن الوقت يئين ، أى : حان ، فإذا أمرت مؤنثا مجموعا قلت : إنَّ ، كما

---

19 (وأى) فى بنائه الصرفى مثل : وقى ، وعى ، وشى ، أى : فعل معتل لفيف مفروق وهذه الأفعال تأتى فى الماضى ضمن التكوين المقطعى (ح ، ح ح) ويكون المقطع الأول فيها عبارة عن (و ــ " ح ") دائما ، ويسقط هذا المقطع عند تصريف هذه الأفعال فى المضارع والأمر ، لحدوث تتابع صوتى ينفر منه ذوق العربية ، فإذا بنينا فعل الأمر منها جاء مكونا من مقطع صوتى واحد ، قصير مفتوح (ح) فنقول : ق ،ع ، ش ، ء ، لوجود التتابع الصوتى (إ وْ ق يْ) مما ينتج عنه حذف شبه الصائت الساكن (وْ) والصائت القصير الذى قبله (إ) ثم حذف شبه الصائت الساكن (يْ) فإذا أسندناه إلى مخاطبة حركنا الصامت بكسرة طويلة : (قِ ، عِ ، شِ ، ءِ) وعند تأكيده تضاف على آخره نون مثقلة (نَّ) فتصبح بنيته الصرفية (قِ ، نَّ ، عِ ، نَّ ، شِ ، نَّ ، ءِ ، نَّ) مما ينتج عنه تكون هيأة الفعل من مقطعين صوتيين هما (ح ح س و ح) ، وليس هذا من المواضع التى يرد فيها المقطع (ح ح س) فى العربية ، فيحول إلى المقطع (ح س) بتقصير صائته ، فتصبح صورة هذه الأفعال اللفظية : (ق ، نَّ ، ع ، نَّ ، ش ، نَّ ، ء ، نَّ) ، ونلحظ أن الفعل الأخير (إنَّ) يأتى مشابها فى صورته اللفظية (الصناعية) لأداة التوكيد (إنَّ) وهى ليست مشابهة معنوية .

وكذلك إذا دل هذا الفعل على أمر الواحد ، وأكد بالنون الثقيلة (ء + نَّ) ، وهى مشابهة صناعة كذلك(انظر العين 442/8 ، لسان العرب (و ء ي) .

تقـول بعـن[20] وكذلـك إذا أخـبرت عن جماعة مؤنث[21] ، وتقول إن يازيد ، إذا أمرته بالأنيـن .

ومـن ذلـك : إن فـى المكان[22] ، إذا بنيت الفعل للمفعول . وأصله : أنَّ ، إلا أنك كسرت أوله قياسا على قولهم : حِلَّ فى المكان ، أى : حُلَّ ، وذلك أنهم يشبهون المضاعف بالمعتل فيكسرون أوله ، كما يكسرون أول : قيل ، وبيع وما أشبه ذلك .

ومـن مواضـعها قولك : إنَّ إلا قائم[23] فألقيت حركة الهمزة على النون ثم أدغمت النون فى النون ، وهذا كقوله تعالى (ولكنا هو الله ربى ــ الكهف 38) . أى : " أنا هو الله ربـى " .

وقـال ابن الشجرى فى (الأمالى 2 / 39) ، شارحا هذا البيت الذى وضع لرياضة المبتدئين :

.

---

20 ــ الأمـر مـن مثال : باع : بغ ، وأصله (إبْيِعْ) إلا أن القوانين الصوتية الوظيفية تحوله إلى : بيعْ مما ينشـأ عنه تكوين بنية الفعل الصرفية من مقطع صوتى واحد ، هو (ح ح س = بِ ـ عْ) الذى يجب تحويله هـنا إلـى : (ح س = بـعْ) فإذا أسند إلى جماعية الإناث المخاطبات ، اتصلت به نون النسوة (ن ــ) ، فـنقول : بعْنَ ، وكذلك الحال بالنسبة للفعل : آنَ ، فالأمر منه بعد التغيير : (ء ــ ن) ، فإذا اتصلت به نون النسـوة ، أصـبح بـناؤه الصرفى (ءِ ن نَ) ويكتب : (إنَّ) ، بإدغام المثلين الساكن أولهما ، وهى أيضا صـورة صـناعية بالنسـبة لإن المؤكـدة ، وعدها من أقسامها خلط شديد ، إذ لااعتداد فى الأنواع الصرفية بالرسم الكتابى ، وإنما بالمعنى .

21 ــ يـأتى الفعـل فـى هـذه الصورة على مثال : إنَّ) ، وهى مكونة فى الأصل من الفعل الماضى : إن ، المسـند إلى جماعة الإناث الغائبات (ن ــ) = ءانَ + نَ ، ونون النسوة يبنى آخرا لفعل معها على السكون = (ءان + ْ ـ نَ) ، فيـتألف أول الفعل من المقطع الصوتي (ح ح س = ء ــ ــ نْ) فيقصر صائته ويحول إلـــى المقطـــع (ح س = ء ــ نْ) ، ثم يغير صائته الأول من فتحة إلى كسرة للدلالة على أن أصل عينه يـاء أو أنهـا مكسـورة فـى المضارع ، فتصبح صورة الفعل فى خاتمة المطاف : (إنَّ) وهى كما سماها الرمانى صورة صناعية .

22 ــ القـياس فـى الفعـل الماضـى الـثلاثى المعتل العين (الأجوف) أن تكسر فاؤه عند بنائه للمفعول ، لاستثقال مجىء ضمة وبعدها شبه صائت (و ــ ى) محرك بكسرة قصيرة ، فالأصل فى : قيل وبيع : قولَ ؛ بُـيعَ ممـا ينشـأ عنه التتابع الصوتى : (’+ و ــ ى + ِ) ، مما ينتج عنه حذف شبه الصائت ، والصائت القصير الذى قبلهما (’ + و ــ ى) وتحويل الكسرة إلى طويلة .

كمـا أن القـياس فى الفعل المضعف عند بنائه للمفعول أن يضم أوله فنقول فى حل : حُلَّ غير أنه قد أجيز فـيه كسـر فانـه أيضـا فيقال : حِلَّ ، وعلى ذلك بناء أن للمفعول يقال فيه : أن ، وإن ، فيأتى فى الصورة الأخيرة مشابها لإن فى تركيبه الصوتى وهذه الصورة ليست هى القياس فى بناء الفعل المضعف للمفعول ، بل القياس أن يضم أولها فنقول : أن ، وحل ، وقد وصفها المرادى (الجنى 400) بأنها لهجة رديئة ، وهى لهجة بنى ضبة ، وقد جاءت فى قراءات شاذة .

23 ــ أصـل التركيـب : إنْ أنـا ، فحذفت همزة أنا ، وقصّر صائت النون ، فصار التركيب : إنْ نَ ، فأدغم المـتماثلان (إنَّ) ، وهى مشابهة لفظية لامعنوية ، إذ إن أداة بسيطة دالة على التوكيد ، وهذه كلمة مركبة مـن : إن النافـية ، وأنا ضمير المتكلم المنفصل ، ومعنى التوكيد لاصلة له بالنفى فى الكلمتين غير أن هذه الجملة : إن إلا قائم ، احتوت على معنى التوكيد لايجـاب النفـى بإلا وهـو أسلـوب بلاغـى يعـرف بـ (القصر) .

إنَّ هندُ المليحةُ الحسناءَ وَأيَ مَنْ أضمرَتْ لِوأى وفاءَ ....[24]

إن : هاهنا فعل أمر من قولهم : وأيت أى : وعدت ، وهو موجه إلى امرأة ، وقد أكد بالنون الثقيلة ، فأصله : إلى : كما تقول إذا أمرتها من : وفيت : فى بقولك ، ومن : وعيت : عى كلامك ، ولما اتصل بالنون أوجب ذلك إسقاط الياء لالتقاء الساكنين[25] ، فقيل : إنَّ ، كما تقول من الوفاء : فِنَّ[26] .

لقد أسفر الصبح لذى عينين ، إذ إن ابن هشام لم يكن من النحاة المجتهدين أصحاب الآراء الحرة ، والاجتهادات المبتكرة ، وإنما هو كغيره من النحاة المتأخرين عالة على جهد النحاة المتقدمين عليهم . ينقلون آراءهم واجتهاداتهم دون عزو أو إسناد ، حتى تبدو أمام النظر المتسرع ، كأنها مما أبدعه هؤلاء النحاة وابتكروه ، فلا فضيلة لهم فى حقيقة الأمر إلا تمثل هذا التراث بحدوده المرسومة ، وأصوله الموضوعة ، والدوران ضمن إطاره ، دون أن يمنحوا أنفسهم لحظة من التفكير الجاد فى هذا الإرث الحضارى ، وعرضه على محك النقد المنهجى البناء ، لأن أذهانهم قد طبعت على تقديس هذا التراث ، فليست لديهم المقدرة على تجاوزه ، والانطلاق خارج قوانينه المقررة ، وبخاصة أن ابن هشام وابن أم قاسم قد جاءا وشمس الحضارة العربية الإسلامية قد آذنت بالأفول . فلم يكن أمامهما إلا نقل هذا التراث وتكراره ، وهو أمر حميد يحفظ للأمة كيانها إلى اللحظة التى تنبعث فيها من سباتها ، وتعود إليها حيوية الحياة ، وذلك لاينفى مراعاة الأمانة العلمية والتزام الدقة فى النقل عن المتقدمين .

ولعل من نافلة القول أن هذه الأقسام الثمانية التى يوردها ابن هشام وغيره من النحاة لـ (إن) لاصلة لها بأداة التوكيد (إن) إلا من ناحية الرسم الكتابى ، أما من ناحية المعنى ، فلا علاقة بين هذه الصور وإن المؤكدة ، وهذا عيب منهجى ساد النحو العربى القديم لخلطه بين الأشكال والأشباه لأدنى ملابسة ، حتى إن بدت غير مقبولة فى عرف (التحليل اللغوى) .

---

24 ــ قائله : يوسف بن الدباغ ، النحوى الصقلى ، بغية الوعاة 2 / 356 ، والإفصاح 64 ، الانتخاب 597 ، شرح أبيات المغنى 1 / 57 ــ 59 . والوأى : ضمان العدة (العين 442/8) ومعنى البيت : اضمنى الوفاء بوعدك ، ياهند المليحة الحسناء ، ضمان التى تنوى الوفاء بعهدها .

25 ــ ليس فى هذه الصورة التقاء ساكنين ، وإنما يوجد صائت طويل هو الكسرة ، متلو بصامت ساكن = (ءِ نْ) مما يؤلف المقطع الصوتى (ح ح س) ، وهو لايوجد فى العربية إلا ضمن شروط معينة ، إذا فقدت ، قصر صائته ، وحول إلى المقطع (ح س) .

26 ــ وانظر : أمالى ابن الشجرى 2 / 32 ــ 43 ، العكبرى ، المتبع ، فى شرح اللمع 279 ــ 280 .

5 ــ جر الاسم المستثنى بعد (ما خلا)

قال ابن هشام :

"وزعــم الجرمى والربعى والكسائى والفارسى ، وابن جنى أنه قد يجوز الجر ــ أى بمــا خلا ــ على تقدير (ما) زائدة[27] : فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد ، لأن (ما) لاتزاد قــبل الجار ، بل بعده ، نحو (عما قليل ــ المؤمنون 40) و (" فبما رحمة ــ آل عمران 159) وإن قالوه بالسماع ، فهو من الشذوذ بحيث لايقاس عليه "

وقال ابن أم قاسم :

"وقــال بعضهم : الجرمى يخفض بها ــ أى ماخلا ــ ويجعل (ما) زائدة ، دخولها كخروجها ، فإن كان ذلك قياسا منه ، فهو فاسد ، لأن (ما) لاتكون زائدة فى أول الكلام ، لأنها ضد الاعتناء الذى قدمت له ، وإن كان يحكى ذلك عن العرب ، فهو من الشذوذ بحيث لايقاس عليه ."

إن عبارة " قال بعضهم " الواردة فى نص ابن أم قاسم لايقصد بها عند الباحث إلا ابن هشام ، ولما رأى أن بين النصين نوعا من الخلاف فى ذكر النحاة المجيزين لهذا الاستعمال بين ابن هشام وابن أم قاسم علق على ذلك بقوله : " وهذا الاختلاف كما قلت من قبل ناشىء من اختلاف نسختى (المغنى) ففى التى بين أيدينا ذكر مع الجرمى غيره ، ومثل بآيتين من القرآن الكريم ، وفى الأخرى لم يفعل ذلك " (مجلة كلية الدعوة 423) .

إن الباحــث لو رجع إلى كتاب المالقى (رصف المبانى فى شرح حروف المعانى) لوجد أن نص المرادى المصدر بعبارة قال بعضهم منقول بحذافيره عن كتاب المالقى (ص 186) ، ولما افترض وجود فارق بين نسختى المغنى ، كما أن عرض هذه المسألة الخلافية لــم يكــن جديــدا فى تاريخ الدرس النحوى العربى ، وإنما هي قديمة قِدَم هذا النحو ، فقد وجدت جذورها عند الكسائى (ت 182) ، وأبى عمر الجرمى تلميذ الأخفش الأوسط (ت 225 هــ) وتلقفها بعدهما الفارسى وتلميذه الربعى .

قال الرمانى (معانى الحروف 106) : "وجوز الجرمى الجرّ بعد ــ ماخلا وماعدا ــ ولم يثبت[28] على أن (ما) زائدة[29] . وأجاز الكسائى الجر على زيادة (ما) وهو قبيح ، لأن (ما) لايزاد أولا " .

27ــ فــى (الكــتاب 2 / 349 ــ 350) " وبعــض العرب يقول : ما أتانى القوم خلا عبدالله فيجعل (خلا) بمــنزلة (حاشــا) فإذا قلت : ما خلا ، فليس فيه إلا النصب " . وفى (العين 4 / 308) " ومافى الدار خلا زيدا ، نصب وجر ، فإذا أدخلت (ما) لم تجر ، لأنه قد بين الفعل " واجاز الجر بعد (عدا) 2/ 213 . وعنه فــى (تهذيب اللغة 576/7) " يقال : مافى الدار أحد خلا زيداً ، نصب وجر ، فإذا قلت : ماخلا زيدا ، نصبت لاغــير ، لأنــه قــد بين الفعل " وواضح أن نقل الأزهرى عن الخليل أدق وأحكم مما جاء فى نص (العين) المحقق .

28ــ يعــنى أن إجــازة الجــرمى مبنية على القياس ، لا على الاستعمال ، وهو ما أكده نص سيبويه السابق الذكر ، أو أنها مبنية إلى استعمال شاذ لايؤصل قياسا .

29 ــ نقلــه الرضى فى (شرح الكافية 2 / 90) دون إشارة إلى الرمانى ، وانظر ، الجوهرى (الصحاح : خلا ، عدا) ، المبرد المقتضب 4 / 624 ــ 427) .

وقـــال ابن الناظم فى شرحه على ألفية والده ابن مالك (308 ــ 309) : " وروى الجرمى عن بعض العرب جر ماستثنى بـــ (ماعدا ، وماخلا) وإلى ذلك الإشارة بقوله : .... (وانجـــرار قد يرد) . والوجه فيه أن يجعل (ما) زائدة ، و (عدا ، وخلا) حرفي جـــر ، وفيه شذوذ لأن (ما) إذا زيدت مع حرف جر لا تتقدم عليه ، بل تتأخر عنه ، نحو قوله تعالى : " فبما رحمة من الله " و " عمّا قليل " . والنصّ عينه في شرح ابن مالك لكتابه (التسهيل 3 / 310) .

وقـــال أبوحيّان في (ارتشاف الضرب 3 / 318) : " وذهب الكسائي والجرمي ، والفارسي في (كتاب الشعراء) له ، والربعي ، إلى إجازة الجرّ بعد (ماعدا ، وما خلا) ، فتكون (ما) زائدة وحكاه الجرمي عن العرب في باب الجرّ من كتاب (الفرخ) . "

لقد جعل ابن هشام ابن جني من النحاة القائلين بجواز جرّ الاسم المستثنى بعد (ما خلا) ، ولم أجد من ذكر ذلك غيره ، فيما بين يدي من مصادر بل إن ابن جني في كتابه (اللمع في العربية 126) ليذهب إلى عدم إجازة الجر بعد (ما خلا) ، قال : " فإن قلت : ما خلا زيداً ، نصبت مع (ما) ، لا غير " .

مـــن البيّـــن الآن من خلال هذه النصوص أن ابن هشام لم يكن مبتدعا لشيء ما ، وإنمـــا كـــان يجرّ خطاه على أثر من سبقه ، فلا معنى لأن نقول : إن المرادي ينقل عنه ، بخاصّة أن الباحث يؤكد أن ما جاء في " الجني الداني " إنما هو من قول ابن هشام ، لا لأحد سواه ، وقد بَطُلَ ذلك .

وقـــد جاء نصّ أبي حيّان مع اختلاف قليل في الألفاظ في (الجنى الداني ــ 436 ــ 437) دون أن ينســـبه إليه ، وربما يعود الفرق بينهما إلى أن المرادي ينقل من الشرح الكبير لأبى حيان على (التسهيل) .

6 ــ مجيء همزة الاستفهام قبل العاطف : (الواو ، الفاء ، ثم)

جاءت همزة الاستفهام في القرآن الكريم وكلام العرب مقدّمة على أدوات العطف (الواو ، الفاء ، ثم) ، وكان الأصل فيها أن تأتي بعدها ، فقال سيبويه والجمهورُ : إنّ الهمزة قـــد قدّمـــت على العاطف تنبيها على أصالتها في التصدير وخالفهم الزمخشريُ وجماعةٌ ، فـــزعموا أن همزة الاستفهام في هذه الحالة واقعة موقعها الأصلي ، وأن العطف على جملة مقدّرة بينها وبين العاطف .

ففي قوله تعالى (" أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم ، ولدار الآخـــرة خير ــ يوسف 109 ") ــ والتركيب نفسه (أفلم يسيروا) في : الحج 46 ، غافر 82 ، محمد 10 ــ ، قدّمـــت الهمـــزة عند سيبويه والجمهور على الفاء العاطفة ، مراعاة لأصلها في التصدير ، أما عند الزمخشري ومن تابعه ، فبعد الهمزة : جملة محذوفة ، والفاء عاطفة للجملة التي بعدها على هذه الجملة المحذوفة والتقدير في الآية : أقعدوا فلم يسيروا . وبهذا التقدير تكون همزة الاستفهام قد تصدّرت الجملة وهو موقعها الأصلي .

وقد ضعّف ابن هشام قول الزمخشري ، ومن معه ، قال : " ويضعّف قولهم ما فيه مـــن الـــتكلف وأنه غير مطّرد في جميع المواضع ... وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة ... وجوّز الوجهين في موضع . "

وقـــال ابـــن أم قاســـم : " وذهـــب الزمخشرى إلى تقدير جملة بعد الهمزة ، لائقة بـــالمحـــل ، لـــيكون كل واحد من الهمزة ، وحرف العطف فى موضعه ... وضعف بعدم اطراده... وبأن فيه حذف جملة معطوف عليها من غير دليل . قيل : " وقد رجع إلى مذهب الجماعة فى سورة الأعراف " .

ويعقـــب الباحـــث بقوله : فهذا قول ابن هشام حكاه ابن أم قاسم بقوله : " وضعف " ، بالبناء للمجهـــول وبقوله : " قيل " كذلك وينبغى التنبه إلى أن ابن هشام ذكر ماذكر غير معزو إلى أحـــد أى هو من كلام ابن هشام نفسه ، لئلا يقال : إنهما نقلا من مكان واحد " (مجلة مكتبة الدعوة 421 ــ 422) .

إن هـــذا القول قد يسلم للباحث لو لم يضع ابن مالك فى كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح 64 ــ 65) بين أيدينا المصدر الذى استقى منه ابن هشام كلامه.

قـــال ابـــن مالك : " ولكن خصت الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيها على أنها أصل أدوات الاستفهام ، لأن الاستفهام له صدر الكلام ، وقد خولف هذا الأصل فى غير الهمزة ، فأرادوا التنبيه عليه ، فكانت الهمزة بذلك أولى ، لأصالتها فى الاستفهام .

وقد غفل الزمخشرى فى معظم كلامه فى " الكشاف "[30] عن هذا المعنى ، فادعى أن بيـــن الهمزة ، وحرف العطف جملة محذوفة ، معطوفا عليها بالعاطف بعده . وفى هذا من الـــتكلـــف ، ومخالفـــة الأصول مالايخفى ، وقد تقدم فى كلامى على (ليتنى) أن المدعى حـــذف شـــىء يصح المعنى بدونه ، لاتصح دعواه حتى يكون موضع ادّعاء الحذف صالحا للثبوت ، ويكون الثبوت مع ذلك أكثر من الحذف ، ومانحن بصدده بخلاف ذلك ، فلا سبيل إلى تسليم الدعوى .

وقـــد رجع الزمخشرى عن الحذف إلى ترجيح الهمزة على أخواتها بكمال التصدير " وانظر (ابن مالك ، شرح التسهيل 4 / 111)

وقال أبو حيان (البحر المحيط 271/1) : (" أفتطمعون ــ البقرة 75 ") والفاء بعد الهمـــزة وأصـــلها الـــتقديم عليها والتقدير : فأتطمعون ، فالفاء للعطف ، لكنه اعتنى بهمزة الاستفهام فقدمت عليها .

والزمخشرى يزعم أن بين الهمزة والفاء فعلا محذوفا ، ويقر الفاء على حالها ، حتى تعطـــف الجملـــة بعدها على الجملة المحذوفة قبلها ، وهو خلاف مذهب سيبويه ، ومحجوج بمواضـــع لايمكن تقدير فعل فيها نحو قوله : (" أو من ينشأ فى الحلية ــ الزخرف 16 ــ 11 ") ــ (" أفمـــن يعلم أنما أنزل إليك ــ الرعد 19 ") ــ (أفمن هو قائـــم ــ الرعـــد 33 ") .

وقـــال (المصـــدر نفسه 1 / 323) . " وقد رجع الزمخشرى عن اختياره إلى قول الجماعة ، وقد أمعنا الكلام على ذلك فى كتابنا المسمى بـــ (التكميل لشرح التسهيل) " .

وانظـــر المصدر نفسه 183/1 ، 274 ــ 275 ــ 277 ، 330 ، وغيرها . وشرح الرضى على الكافية 4 / 391 ــ 392 .

30ــ انظـــر (الكشـــاف 277/1 ، 291 ، 300 ، 474 ــ 96/2 ، 98 ــ 347 ، 356 ، 361 ــ 215/3 ، 216 ، 241 ، 281 ، 357 ، 478 ، 513 ــ 55/4 ، وغيرها .

هـذا ومذهـب ابن هشام فى (أوضح المسالك 3 / 397 ــ 398) صورة لمذهب الزمخشـرى ، واختـياره فـى هـذه المسألة ، قال : " ويجوز حذف المعطوف عليه بالفاء والـــواو ... والثانى ، نحو : (أفنضرب عنكم الذكر صفحا ــ الزخرف 5) أى : أنهملكم فنضـرب ونحـو : (أفلـم يـروا إلى مابين أيديهم ــ سبأ 19) ــ أى : أعموا فلم يروا " والآيتـان فـى (الكشاف) بالتخريج نفسه (3/281 ، 478).

أعـتقد أن هذه المسائل كافية للتدليل على صحة مانريد قوله من أن ابن هشام لم يكن صاحب هذه الآراء التى يريد الباحث من خلالها إثبات أن ابن أم قاسم كـان فـى كـتابـه (الجـنى الدانـى) نـاقلا عن ابن هشام ، وعالة عليه يأخذ عنه دون أن يشير إليه باللفظ الصـريح وإذا أراد الباحث إثبات هذه المسألة ، فعليه أن يفتش عن أدلة وبراهين جديدة ، لامطعـن فـيها ، ولا أريد أن أقول قوله المتعالي الذى يأباه كل متعلم : " وأنى بها " ولعل ماكتبته هنا يؤكد صحة قولى : إن ابن هشام والمرادى مجرد نحويين ينقلان عمن قبلهما من الـنحاة دون إشـارة واضـحة فى كثير من الأحيان وهى قضية يشترك فيها كثير من نحاة العربـية المتأخرين ، إذ لم تكن مسألة تأصيل الآراء النحوية ، ونسبتها إلى أصحابها ، محل عنايتهم .

ويصل الباحث فى خاتمة بحثه إلى نتيجة مفادها : أنه أحصى أربعة وعشرين موضعا يتلاقى فيها الكتابان لقاء بينا ، لا لبس فيه ، وهى دالة على أن المرادى قد اطلع على التأليف الأول لـ (المغنى) وأخذ منه وليس هناك دليل واحد يدل على أن ابن هشام اطلـع علـى (الجنى الدانى)

ثـم يقول (مجلة كلية الدعوة 426) : " وإنما أطلت هنا لدفع احتمال أن ابن أم قاسم أخذ ما أخذ من كتب أخرى لابن هشام ، إذ كيف مع اجتماع هذا كله فى مكان واحد . ومهما يكن ، فالبينة على المدعى وأنى بها ؟!!!

هذا جوهر بحث الكاتب ولبابه ، وربما لم يسلم له منه إلا ماكتبه عن (المغنى) لابن هشام ، معرفا به .

وأريـد هـنا قـبل أن أختم هذه الوريقات التى يطالها القصور من كل جانب ببعض الملاحظـات أن أتحدث عن ابن أم قاسم المرادى قليلا : لقد كان المرادى : الحسن بن قاسم ابن عبدالله ، معاصرا لابن هشام ، وتوفى قبله ، وهو من تلاميذ أبى حيان الأندلسى صاحب المؤلفات الموسوعية الضخمة فى تفسير القرآن الكريم وإعرابه ، ونحو العربية ، وقد لازمه المرادى واستفاد من علمه .

وقـد كـان المرادى ذا ثقافة لغوية ، تدور فى إطارين لا انفصال بينهما لغة القرآن تفسيرا وإعرابا ، وبيان قراءاته وأحكام تجويده ، ولغة العرب نحوا وصرفا ، ومعانى أدوات فهو قد أعرب البسملة ، كما أعرب القرآن الكريم ، ووضع مؤلفا فـى تفسيـره ، وشـرح (الشاطبية) فى علم القراءات ، وشرح قصيدة للسخاوى فى أحكام التجويد كما شرح بعض (المـتون النحوية) الموضوعة قبله ، واهتم بمعانى الحروف ، فنظم بعضها ، وشرح هذا الـنظم ، ووضع رسائل خاصة لشرح معانى : كلا وبلى ، ولو ، وختم ذلك بكتابه (الجنى الدانـى فـى حروف المعانى) ، مما يعنى أن اهتمام المرادى بحروف المعانى كان اهتماما قديما ، ولاشك أن هذا الاهتمام قد أثمر تأليف (الجنى الدانى) قبل أن يؤلـف ابـن هشـام

(المغـنى) إضـافة إلـى أن هـذا النوع من التأليف لم يكن جديدا على الدراسات اللغوية العربـيـة ، وهو مجال مهم للتأليف إذ إن المعانى النحوية المختلفة ماعدا الإثبات ، والأمر بصيغة الفعل ، والتأكيد عن طريق تقديم ماحقه التأخير ــ تؤدى عن طريق الأداة ، كالنفى ، والاسـتفهام ، والتوكيد ، والاستثناء ، والتمنى والنهى ، والدعاء ، والطلب ، والترجى ... وغيرها ، ناهيك عن أن هذه الأدوات قد تدل على أكثر من معنى نحوى وظيفى ، فاللام مثلا وهى مبنى صرفى واحد تحمل أكثر من دلالة فى ثنايا التراكيب النحوية المختلفة ، فهى تأتى حـرف جر (ومعانيها هنا متعددة) ، ودالة على الأمر والتوكيد ، والجحود، وربط جواب الشـرط بفعلـه ، وغـير ذلك من المعانى النحوية ، فهى مجال خصب لأن تفرد بدراسات خاصة بها .

إن هذا العرض الموجز لحياة المرادى العلمية يرينا أن ثقافته اللغوية لم تكن أقل شأنا من ثقافة ابن هشام ، بل ربما فاقتها .

أما ملاحظاتنا الختامية ، فيمكن إجمالها فيما يلى :

1) مواضـع التشابه والتماثل بين الباب الأول من كتاب ابن هشام (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب) ، وكتاب المرادى (الجنى الدانى فى حروف المعانى) لايمكن حصرها فى المواضع التى أوردها الباحث نصاً ، أو أشار إلى مواضع ورودها فى الكتابين ، وإنما مواطن التوافق بينهما ظاهرة عامة ، تشيع فيهما شيوعا بينا ، ولايكفى للدلالة على ذلك الإتيان بالمثل أو مائة المثل ، وهذا يدركه كل من اطلع على الكتابين اطلاع نظر متأن ، أو متعجل .

2) لم يكن المرادى ولا ابن هشام يؤصلان منهجا جديدا فى درس النحو العربى ، وطرائق التأليف فيه ، بل هما عالة على من قبلهما فى كل شىء ، ونظرة عجلى على المؤلفين تكفـى للقول : لو جرد الكتابان مما فيهما من النقول المعزوة إلى أصحابها ، والمبهمة الإسناد ، والخالية من العزو إلى أحد ، مابقى منهما شىء يصح إسناده إلى المرادى أو ابن هشام[31] ، فلا معنى للادعاء بعد أن أحدهما قد أخذ عن الآخر ، وسطا على جهده العلمى ، وربما كان ابن هشام قد استفاد من (الجنى الدانى) فائدة كبرى ، دون إشارة إليه .

3) قـول الباحث إن الآراء غير المنسوبة فى (المغنى) هى لابن هشام ، لا لأحد سواه ، قـول قد ثبت بطلانه ، وتجافيه عن الحقيقة ، وبحث مثل هذه القضية يحتاج إلى درس متأن ، دؤوب ، فاحص لأقوال النحاة الذين سبقوا ابن هشام مما يكلف الباحث الرجوع إلـى مئات المصادر المتنوعة المشارب ، وقد لايكفيه ذلك أن ينص على أن هذا الرأى هو لابن هشام نفسه بدرجة تصل إلى اليقين الثابت والعلم الراسخ .

4) لانعلم على وجه التحديد متى ألف المرادى كتابه (الجنى الدانى) غير أنه ربما كان من مؤلفاته الوسطى ، لأنه يحيل فيه على بعض مؤلفاته ولايحيل فيه على بعضها الآخر ، مما قد يكون دليلا على أن هذا الكتاب يأتى ضمن مؤلفاته الوسطى ، وليس من آخر ما

31ــ اتهـم عبدالقادر البغدادى فىغير ما موضع من كتابه (شرح أبيات مغنى اللبيب) ابن هشام بالنقل عن غيره من النحاة دون أن يشير إليهم أدنى إشارة .

ألف ، كما يريد الباحث أن يثبت دونما دليل قاطع ، وكما قال محققـا الكتاب[32] .
إن المرادى يحيل على كتابه (شرح التسهيل) فى غير ما موضع من (الجنى الدانى) وإلى رسائله فى (إعراب البسملة 201) ، (كلا وبلى 578)، (شرح معنى لو 278) وإلى وريقات ألفها فى (الألفات 180). ولانراه يحيل على كتبه الأخرى مثل : شرح المفصـل ، شرح الألفية ، شرح الحاجبية النحوية ، شرح الفصول ، شرح الجزولية ، إعـراب القرآن ، شرح الشاطبية ، وغيرها من مؤلفاته ، كما ذكر أستاذه بكنيته (أبى حـيان) فى ثمانية عشر موضعا فى (الجنى الدانى) وينعته فى جميعها بالشيخ . ولم أره وصـف غـيره بهذا الوصف ،مما يدل علىاحترامه وتوقيره لأستاذه ، وهذا الأمر ربمـا دل على أن المرادى قد ألف كتابه فى حياة أستاذه وإلا كان ذكره مقرونا بالترحم عليه كما هى عادة التلاميذ الذين يوقرون مشائخهم . والباحث بالطبع يعنيـه أن يكـون (الجـنى الدانى) من آخر مؤلفات المرادى ليثبت أنه مبنى فى أساسه على (المغنى) لابن هشام ، وربما لم يكن الأمر كذلك مادام هذا الاحتمال الذى قدمناه قائما .

5) إن قـول الباحـث : " فالبينة على المدعى . وأنى بها !؟ " قول خارج عن إطار العلم الـذى يأبى الحديث بلغة الحسم والجزم ، فلقد اتضح أن الآراء التى أكد نسبتها إلى ابن هشـام ، وقادتـه إلـى هذا القول ليست له فى شىء ، وهى معولة فى إثبات دعواه .. فليبحـث عـن أدلـة جديـدة يسند بها وجهة نظره تكون أكثر إحكاما ، واتصالا بالعلم ومناهجه فى البحث . وربما كان من حقى بعد أن أقول بناء على بحث الباحث : لم يقف المـرادى فى (الجنى الدانى) أثر ابن هشام فى (المغنى) فقد أصبح القول بذلك غير مسـتند إلـى حجة وبرهان ، ومن يريد إثبات ذلك فليأتنا بالدليل البين ، فقد يجد شواهد أخرى غير ماذكره الباحث تعينه على الوصول إلى هذا المبتغى ، ولن أقول : هيهات ، أدْلَجَ الناس ، ونمت ، فربما جاء من هو أكثر منا صبرا على معاناة شدائد العلم ، فأهدى إلينا عيوبنا ، وأزاح الستار عن قصورنا ، بلغة علمية متينة ، لا أمْتَ فيها ، ولاعوج .

وبعـد .. فإنى لا أبرىء نفسى من السهو والغلط والنسيان ، وإنما هى كلمة أردت إبلاغها على لسان أولئك الذين هضم حقهم ، فجاءت أقوالهم غير منسوبة إليهم فى (المغنى) و (الجنى الدانى) على حد سواء .

والحمد لله ، والصلاة والسلام على من اصطفى

32ـ قـالا : وهـو فـيما يـبدو من أواخر كتبه التى صنف ، لأنه قد ذكر فى طياته عددا من كتبه المتقدمة تصـريحـا ، أو تلميحا " (المقدمة ص 11) " ، غير أنه لم يشر إلى مؤلفاته جميعا ، وما أهمل الإشارة إليه أكثر مما ذكره ، فهل ألف ماأهمله بعد (الجنى الدانى) أو قبله ؟ .

ثبت المراجع

1 ــ الأزهــرى : أبــو منصور محمد بن أحمد (ت 370) ، تهذيب اللغة ، ج 7 ، تحقيق الدكتور عبدالسلام سرحان ، ج15 تحقيق إبراهيم الأبيارى . مطابع سجل العرب ، القاهرة ، 1967 م .

2 ــ الأعشى : ميمون بن قيس البكرى (ت حوالى 7 هــ) ، ديوان الأعشى ، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت 1400 هــ ــ 1980 م .

3 ــ الأعلم : أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت 476 هــ) ، النكت فى تفسير كــتاب سيبويه ، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ـــ الطبعة الأولى ، الكويت 1407 هــ ــ 1987 م .

4 ــ البطليوســى : أبو محمد عبدالله بن محمد (ت 521 هــ) ، الاقتضاب فى شرح أدب الكــتاب ، ج1 تحقــيق : مصطفى السقا ، الدكتور حامد عبدالمجيد . الهيأة المصرية العامة للكتاب 1981 م .

5 ــ الــبغدادى : عبدالقادر بن عمر (ت 1093 هــ) ــ شرح أبيات مغنى اللبيــب ج1 ، 3 ، 4 ، 6 . تحقــيق : عــبدالعزيز ربــاح ، أحمد يوسف الدقاق . دار المأمون للتراث ، دمشــق ، الطبعة الأولى 1973 ــ 1978 م .

ــ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ج 11 . تحقيق : محمد عبدالسلام هارون ، مطبعة المدنى ، القاهرة ، الطبعة الأولى 1403 هــ ــ 1983 م .

6 ــ التــبريزى : أبــو زكــريا يحيى بن على الخطيب (ت 502 هــ) ، تهذيب إصلاح المــنطق ، تحقيق الدكتور : فخر الدين قباوة . دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الأولى 1403 هــ ــ 1983 م .

7 ــ ابن جنى : أبو الفتح عثمان (ت 392 هــ) ــ الخصائص ج1 ، 2 ، تحقيق : محمد على النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية .

ـــ اللمع فى العربية . تحقيق : حامد المؤمن ، عالم الكتب ــ دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية 1405 هــ ــ 1985 م .

8 ــ الجوهرى : إسماعيل بن حماد (ت 393 هــ) تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطا . دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، يناير 1990 م .

9 ــ الحريــرى : أبــو محمــد القاسم بن على (ت 516 هــ) ــ درة الغواص فى أوهام الخواص ــ تحقيق : محمد أبوالفضل إبراهيم . مطبعة نهضة مصر ، 1975 م .

10 ــ أبوحيان : أثير الدين محمد بن يوسف (ت 745 هــ) ــ ارتشاف الضرب من لسان العرب ج 2 ، 3 تحقيق : الدكتور مصطفى أحمد النماس . مطبعة المدنى ، القاهرة ، الطبعة الأولى1409 هــ ــ 1989 م .

ـــ البحر المحيط ج 1 ، 8 ــ مطبعة السعادة ، بمصر 1328 هــ .

11 ــ ابن دريد : أبو بكر محمد بن الحسن (ت 321) ، كتاب جمهرة اللغة ج1 ، تحقيق : الدكــتور رمــزى منير بعلبكى . دار العلم للملايين ، بيروت ــ الطبعة الأولى ، نوفمبــر 1987 .

12 ــ الرضى : محمد بن الحسن الاستراباذى (ت 688 هـ) ، شرح الرضى على الكافية ج 2 ، 4 . تحقيق : يوسف حسن عمر . منشورات جامعة قاريونس ــ مطابع الشروق ــ بيروت .
13 ــ الرمانى : على بن عيسى (ت 384 هـ) ، معانى الحروف ، تحقيق : الدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبى . مطبعة دار العالم العربى ، القاهرة 1973 م .
14 ــ الزجاج : إبراهيم بن السرى (ت 311 هـ) معانى القرآن وإعرابه ج5 ، تحقيق : الدكتور عبدالجليل عبده شلبى . عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى 1408 هـ ــ 1988م .
15 ــ الزمخشرى : محمود بن عمر (ت 538 هـ) ــ المفصل فى صنعة الإعراب . دار الجيل ــ بيروت الطبعة الثانية .
ـــــ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ، حقق الرواية / محمد الصادق قمحاوى شركة مكتبة ومطبعة ، مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر ــ الطبعة الأخيرة . 1392 ــ 1972 م .
16 ــ ابن السراج : أبو بكر محمد بن سهل (ت 316 هـ) ، الأصول فى النحو ج1 ، تحقيق : الدكتور عبدالحسين الفتلى . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1408 هـ ــ 1988 م .
17 ــ سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان (ت حوالى 180 هـ) ، الكتاب ، تحقيق : محمد عبدالسلام هارون ، ج1 دار القلم ، القاهرة ، 1385 هـ ــ 1966 م . ج2 دار الكتاب العربى للطباعة والنشر القاهرة ، 1388 هـ ــ 1968 م . ج 3 ، 4 الهيأة المصرية العامة للكتاب ، 1973 ــ 1975 م .
18 ــ السيوطى : عبدالرحمن بن الكمال أبى بكر بن محمد (ت 911 هـ) ، بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، ج2 . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . المكتبة العصرية ، صيدا ــ بيروت
19 ــ ابن الشجرى : أبو السعادات هبة الله بن على بن محمد (ت 542 هـ) أمالى ابن الشجرى ، ج 2 ، 3 تحقيق : الدكتور محمود محمد الطناحى . مطبعة المدنى ، القاهرة ، المطبعة الأولى 1413 هـ ــ 1992 م .
20 ــ الطنطاوى : الشيخ محمد ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة . مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة الأولى 1387 هـ ــ 1968 م .
21 ــ العسكرى : أبو الطيب عبدالواحد بن على اللغوى (ت 351 هـ) كتاب الأضداد فى كلام العرب ، تحقيق الدكتور عزة حسن ، مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق ــ مطبعة الترقى دمشق 1382 هـ ــ 1963 م .
22 ــ عضيمة : الشيخ محمد عبدالخالق ــ دراسات لأسلوب القرآن الكريم ج1 . دار الحديث ، القاهرة 1972 م .
23 ــ العكبرى : أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت 616 هـ) كتاب المتبع فى شرح اللمع ، تحقيق الدكتور : عبدالحميد حمد الزوى . منشورات جامعة قاريونس ، بنغازى ، الطبعة الأولى 1994 م .

24 ـ الفارسي : أبو علي الحسن بن أحمد (ت 377 هـ) ، كتاب الشعر ، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، تحقيق الدكتور : محمود محمد الطناحي . مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الأولى 1408 هـ ـ 1988 م .
25 ـ الفارقي : الحسن بن أحمد (ت 487 هـ) الإيضاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، تحقيق سعيد الأفغاني . منشورات جامعة بنغازي ، 1974 م .
26 ـ الفراء : يحيى بن زياد (ت 207 هـ) معاني القرآن ج3 ، تحقيق : النجار ونجاني وشلبي . عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية 1980 م .
27 ـ الفراهيدي : أبوعبدالرحمن الخليل بن أحمد (ت حوالي 170 هـ) كتاب العين ج 2 ، 4 ، 8 تحقيق الدكتور : مهدي المخزومي ، الدكتور : إبراهيم السامرائي . مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، الطبعة الأولى 1408 هـ ـ 1988 م .
28 ـ ابن قتيبة : أبو محمد عبدالله بن مسلم (ت 278 هـ) ، أدب الكاتب ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد . مطبعة السعادة ، بمصر ، الطبعة الرابعة 1382 هـ ـ 1963 م .
29 ـ المالقي : أحمد بن عبدالنور (ت 702 هـ) ، رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، مطبعة زيد بن ثابت ، دمشق ، 1395 هـ ـ 1975 م .
30 ـ ابن مالك : جمال الدين محمد بن محمد بن عبدالله (ت 672 هـ) ـ شرح التسهيل ج3 ، تحقيق : الدكتور : عبدالرحمن السيد ، الدكتور : محمد بدوي المختون . هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ـ الجيزة ـ الطبعة الأولى 1410 هـ ـ 1990 م .
ـــــ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي . عالم الكتب ، بيروت .
31 ـ المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد (ت 385) ، المقتضب ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة . عالم الكتب ـ بيروت .
32 ـ المرادي : بدر الدين الحسن بن قاسم (ت 749 هـ) ، الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل . دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ، الطبعة الثانية 1403 ـ 1983 م .
33 ـ ابن منظور : محمد بن مكرم (ت 711 هـ) ، لسان العرب . دار الفكر ، دار صادر ـ بيروت .
34 ـ الموصلي : علي بن عدلان (ت 666 هـ) الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ، تحقيق : الدكتور حاتم صالح الضامن ، منشور ضمن كتاب : نصوص محققة في اللغة والنحو (583 ـ 683) . وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، مطابع دار الحكمة 1991 م .
35 ـ النابغة : زياد بن عمرو الذبياني (ت قبيل البعثة) ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة 1990 م .
36 ـ ابن الناظم : بدر الدين محمد بن محمد (ت 686 هـ) ، شرح ألفية ابن مالك ،

تحقيق : الدكتور عبدالحميد السيد محمد . دار الجيل ــ بيروت .
37 ــ ابن هشام : أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد (ت 761 هـ) ، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق : محمد محيى الدين عبدالحميد . دار الكتاب العربى ــ بيروت وتحقيق : مازن المبارك ، محمد على حمد الله . دار الفكر الحديث ــ لبنان 1964 م .
ــ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد . دار الفكر ــ بيروت ، الطبعة السادسة 1394 هـ ــ 1974 م .
38 ــ ابن يعيش : يعيش بن على (ت 643) ، شرح المفصل ج8 . عالم الكتب ــ بيروت ، مكتبة المتنبى ــ القاهرة .
39 ــ مجلة كلية الدعوة الإسلامية ، بين ابن هشام وابن أم قاسم ، العدد التاسع 1402 و.ر ــ 1992 م .